

لماذا تتعثر جهود الأمن والاستقرار في القرن الأفريقي

في الصومال، تعمل عكس اتجاه استقرار هذا البلد. وقطر التي سارعت نحو توثيق علاقاتها مع عناصر محلية تريد الحفاظ على وجودها.

تعلم أنقرة والدوحة أن الهدوء يسير عكس مصالحهما، فتعمل كلاهما على تغذية التوتر في مناطق صومالية مختلفة عبر دعم قيادات متطرفة، والتحريض على الاقتتال الأهلي، وقطع الطرق على أي تلاحم وطني يمكن أن يعيد النظر في دوافع وجودهما في البلاد، حيث تحول إلى مركز استراتيجي تمدان منه البصر إلى دول مجاورة.

حلول متوازنة

تتعثر جهود توفير الأمن والاستقرار في القرن الأفريقي، طالما أن هناك اجندات داخلية وخارجية لها أهداف معينة لا تتحقق إلا في ظل مواصلة التوترات، بالتالي غاب عن القوى، التي بذلت هذه الجهود أو وجدت بارقة أمل، في التوصل إلى سلام إقليمي، أن نقطة البدء تأتي بالتوازي بين حل المشكلات المتفاقمة في الدول مع إيجاد حل لازمة التكالب على المنطقة واستغلال الفراغ فيها.

أصبحت خطوات الاستفادة من الفوضى في المنطقة تسبق تحركات وقفها، وكلما زادت وتيرة الفوضى انتكست طموحات السلام، وابتات المنطقة فضاء رجا يجذب إليه قوى متعددة، ترى أن الأمن لا يزال بعيد المآل ما يدفعها نحو التطلع إلى سد الفراغ خشية أن يملأه آخرون.

انتقلت لعبة الأمم الكبرى إلى منطقة القرن الأفريقي منذ سنوات، لكنها كانت قاصرة على الولايات المتحدة وروسيا، وإيطاليا وفرنسا، ولكل منها مناطق نفوذ معترف بها، حتى لو اذت المناوشات السياسية إلى تغذية صراعات بينها.

فوتت دول القرن الأفريقي فرصة ثمينة خلال العامين الماضيين، والآن تواجه مأزقاً عدة، فلا توجد دولة قادرة على حل مشكلاتها

تراجعت اللعبة الدولية في العقود الماضية، مع تغير الكثير من التوازنات في المنطقة، ولحت مكانها لعبة إقليمية قوامها تركيا وإيران وقطر من ناحية، والسعودية والإمارات ومصر من ناحية ثانية، ووسط هذه اللعبة ألتقت الصين بقوتها العسكري والاقتصادي.

بدأت روسيا تنصب شباهاها للاقترب منها، وقد يكون ما أعلن حول إنشاء نواة لقاعدة عسكرية لها في بورتسودان على البحر الأحمر في نوفمبر الماضي، بداية لقارة تؤدي بها إلى المشاركة في عواصف القرن الأفريقي.

ويضعف هذا التطور من حدة التوترات، فالولايات المتحدة التي تبنت خطاً للانسحاب من مناطق كثيرة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام التسلل الروسي الجديد، ما يشير إلى عدم استبعاد أن تشهد المنطقة فصلاً من صراعات إقليمية تكاد تكون سمة عامة حالياً.

لقد فوتت دول القرن الأفريقي فرصة ثمينة كان من الممكن البناء عليها خلال العامين الماضيين، والآن تواجه مأزقاً مفتوحة على احتمالات متباينة، فلا توجد دولة في المنطقة قادرة على حل مشكلاتها الداخلية، فما بالنا بالخارجية.



وضع أممي هش

محمد أبوالمفضل
كاتب مصري

يتصور البعض أن الصراع في إقليم تيغراي، والتوتر الصدوي بين إثيوبيا والسودان، أزمتان وحيدتان في منطقة القرن الأفريقي، لأن الأضواء مسلطة عليهما، فهناك أزمة مثيرة بسبب ما يتردد عن تدخل كبير لإريتريا في حرب تيغراي، وما تتلوي عليه من تداعيات بعيدة، وأخرى متفجرة بين نيروبي ومقدشيو. قضت التوترات الحاصلة الآن في إثيوبيا، ومع جارتها السودان، على جانب معتبر من التفاسل الذي ظهر قبل عامين، منذ توقيع اتفاق السلام بين أديس أبابا وأسمرة، الذي رأت فيه دوائر عدة نواة للأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي، ومقدمة لتدشين مشروعات تنمية واعدة بين دول من داخل الإقليم وخارجه.

غير أن التطورات الحالية أوقفت التفاسل السابق، وفرضت على القوى التي راهمت على إمكانية طي الصفحة الماضية إعادة النظر في تصوراتها، الأمر الذي يشي بفشل التوجه نحو زيادة حصص الاستثمار، فالمنطقة لن تبارح حروبها المباشرة أو بالوكالة.

مشروعات متصادمة

في الوقت الذي كانت فيه الوساطات الخارجية عنصراً إيجابياً لإيجاد حلول لآزمات المنطقة، أسهمت في زيادة استفزاز قوى تسعى لتثبيت نفوذها، وبدا منهج التسويات السياسية الصاعد مصدر قلق لها، وعملت على وقف زحفه بوسائل مختلفة.

ولذلك كانت هذه القوى من أكثر الجهات سعادة كلما انفجر صراع هنا أو هناك، لأنه يعزز فكرة أن استقرار القرن الأفريقي يصب في صالح الدول التي تعمل في هذا الاتجاه. الدول التي تعتقد أن المستقبل لمشروعات التعاون بدلا من ترتيبات الحرب.

كما أن الاستقرار نفسه وما يصطحبه من أمن وتنمية، يفرض على قيادات بعض دول المنطقة استحقاقات، تخلصوا منها دوما بزريعة استمرار التهديدات، التي أصبحت من مصادر تكريس النفوذ، فالحصول على الهدوء بأي وسيلة يفتح أمام شعوب المنطقة طاقة للمطالبات السياسية.

لا يعني ذلك أن هناك افتعالا كبيرا للصراعات، لكن يعني وجود توظيف سياسي ملحوظ لها، خاصة أن بعض القيادات استمدت، تستمد، استمرارها في قلب السلطة من هذا الباب.

ومع أن إثيوبيا وإريتريا وقعتا اتفاق سلام أنهى فترة طويلة بينهما من التوتر، إلا أن البلدين لم يتخذا خطوات حقيقية لتعزيزه أو اصطحابه بحزمة مشروعات تنمية وسياسية تؤكد أهميته عمليا، بل ووجد في حرب تيغراي ميلاذا لتقارب لا أحد يستطيع توقع أبعاده.

جاءت أزمة تيغراي فقط لتضاعف من التفاهات بين إثيوبيا وإريتريا، ما يخدم الحرب ويجعلها مقدمة على التنمية ودعائم السلام، كان الصراع هو الذي يفرق بين الدول، وهو أيضا ما يمكن أن يجمع بينها.

من نكبات منطقة القرن الأفريقي أن الهشاشة التي تصوج بها جذبت قوى عديدة إليها، نجحت في تكوين شبكات مصالح سياسية واقتصادية وعسكرية. فتركيا التي تملك أكبر قاعدة عسكرية لها

في القرن الأفريقي، وذكر الخبير السوداني، "العرب"، أن "مصر والسعودية بإمكانهما الاستفادة من التوجه الدولي الساعي لغرض الأمن في البحر الأحمر لما تتمتعان به من موقع جيوسياسي مهم على طول الساحل"، وأن مواجهة التهديدات الإيرانية عبر تحالفات جديدة، تفرض أدوارا عربية إضافية لإخماد النيران المشتعلة داخل دول القرن الأفريقي.

مركز ثقل جيوسياسي يتشكل بين الخليج والقرن الأفريقي

تنامي دور السعودية والإمارات يعزز قدرتهما التأثيرية شرق أفريقيا



تناغم يهدد لتعاون واعد

مواجهة تهديدات الميليشيات الإيرانية التي تصاعدت من عملياتها الإرهابية بحق ناقلات النفط.

أكد استاذ القانون الدولي، مساعد عبدالعاطي، أن تطور الصراعات الإقليمية في منطقة البحر الأحمر يتطلب وجود تكامل قوي يقف في مواجهة الأخطار التي تأتي من وراء وجود قواعد عسكرية أجنبية مختلفة في جيوتي، وكذلك الصومال وما تعطله القواعد التركية هناك من تهديدات، مع وجود رغبة روسية في استعادة نفوذها بتلك المنطقة مجددا عبر الاتفاق العسكري الذي وقعته مع السودان، ومنحها حق الحصول على نواة

للقاعدة عسكرية في ميناء بورتسودان، وأوضح "العرب"، أن "ضمان سلامة الملاحة البحرية يتطلب توسيع قاعدة مجلس الدول المطلة على ساحل البحر الأحمر، لأن الرغبة الإثيوبية في إيجاد منفذ بحري لها لا بد أن تكون في إطار من التعاون مع دول المجلس" علاوة على أهمية التنسيق مع شركة موانئ دبي العالمية مع إطلاق قاطع ملاحى جديد بالشراكة مع ميناء جدة الإسلامي، يسير رحلات منتظمة أسبوعية لنقل الحاويات بين ميناء جبل علي في الإمارات، وميناء السخنة في مصر، مروراً بجدة في السعودية.

وأشار عبدالعاطي إلى أن الحضور الخليجي في منطقة القرن الأفريقي يحقق جملة من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي تصب في صالح ضمان سلامة الملاحة البحرية، لأنها تفتح المجال أمام عمل البات فضاء المنازعات الحدودية بين دول البحر الأحمر، سواء أكانت متقابلة أو متلاصقة وتتقاطع معا في مناطق اقتصادية خالصة.

وهناك شبكة سياسية يجري التأسيس لها في البحر الأحمر لتأمين الحدود وإتاحة المزيد من فرص التعاون بين بعض الدول العربية والقرن الأفريقي ضرورة دولية لارتباط البحر الأحمر بخليج السويس، باعتباره شرياناً بحرياً مهماً، مروراً بمدخل بحر العرب، ووصولاً إلى البحر المتوسط، وهي المناطق التي تتشارك في تأمينها الولايات المتحدة، ومؤخراً دخلت كل من الصين وروسيا

وفرنسا كطرف تساهم في تأمين حركة الملاحة. ومن وجهة نظر الخبير العسكري المصري، فإن التقارب السياسي الحاصل على مستوى مجلس الدول المطلة على ساحل البحر الأحمر يتطلب نزعاً عسكرياً تتشارك فيها الدول المنظمة للمجلس لمواجهة التهديدات الأمنية، وأن الحضور الخليجي الاقتصادي في القرن الأفريقي لا بد أن يوازيه تصاعد في الأدوار الأمنية التي تستطيع أن تقوم بها مصر لما تملكه من قدرات عسكرية فاعلة.

وأوضح أن إنشاء قواعد عسكرية بحرية ومطارات تابعة للدول الشريكة في مجلس البحر الأحمر يتطلب تفعيل عمل اللجان الأمنية التابعة للمجلس، في

أفريقيا، ومولت إنشاء خط سكة حديد بين أديس أبابا وجيوتي. والتطوران مثالان على خطورة رؤية الصين في المنطقة. وكشفت الأوضاع في اليمن عن مؤثر صامت في العلاقات بين القرن الأفريقي والخليج، وهي إيران، فضلال العامين الماضيين تم تهميش دور إيران في القرن الأفريقي بسبب النفوذ المتزايد للسعودية والإمارات، حيث تعتبران وجودها تهديداً مباشراً.

وفي يناير 2020، اجتمع ممثلون من جيوتي ومصر وإريتريا والسعودية والصومال والسودان والأردن واليمن في الرياض لتدشين المجلس الجديد للدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن. وكان الهدف من المجلس تأمين الاستقرار في منطقة البحر الأحمر، ولكن كما تشير قائمة الدول، لم تتم دعوة جميع الدول الساحلية. ومهما كانت ضعيفة ومثالية، هناك أصل في أن هذه المبادرة يمكن أن تمهد الطريق للتعاون الإقليمي، خاصة أن منطقة القرن الأفريقي والخليج تتمتع بخبرات متنوعة اقتصادها من خلال الفرصة التي توفرها سلسلة التوريد العالمية التي تضخمت الآن بسبب حرب الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة والصين.

مدخل لحل المشكلات

قال الخبير العسكري المصري اللواء نبيل أبوالنجا، إن التقارب الخليجي من دول القرن الأفريقي يستهدف حل المشاكل الحدودية بين الدول المطلة على الساحل، وعدم السماح بتدخلات من شأنها التأثير على المصالح الخليجية، إلى جانب ضمان التنسيق الأمني لتأمين حركة الملاحة. وأضاف "العرب"، أن "مسألة تعيين الحدود وإتاحة المزيد من فرص التعاون بين بعض الدول العربية والقرن الأفريقي ضرورة دولية لارتباط البحر الأحمر بخليج السويس، باعتباره شرياناً بحرياً مهماً، مروراً بمدخل بحر العرب، ووصولاً إلى البحر المتوسط، وهي المناطق التي تتشارك في تأمينها الولايات المتحدة، ومؤخراً دخلت كل من الصين وروسيا

وفرنسا كطرف تساهم في تأمين حركة الملاحة. ومن وجهة نظر الخبير العسكري المصري، فإن التقارب السياسي الحاصل على مستوى مجلس الدول المطلة على ساحل البحر الأحمر يتطلب نزعاً عسكرياً تتشارك فيها الدول المنظمة للمجلس لمواجهة التهديدات الأمنية، وأن الحضور الخليجي الاقتصادي في القرن الأفريقي لا بد أن يوازيه تصاعد في الأدوار الأمنية التي تستطيع أن تقوم بها مصر لما تملكه من قدرات عسكرية فاعلة. وأوضح أن إنشاء قواعد عسكرية بحرية ومطارات تابعة للدول الشريكة في مجلس البحر الأحمر يتطلب تفعيل عمل اللجان الأمنية التابعة للمجلس، في

مركز ثقل جيوسياسي جديد بصدد التشكل سيربط دول الخليج بمنطقة القرن الأفريقي التي تشهد تنافساً حاداً على النفوذ منذ عقود طويلة. وتسعى دول الخليج إلى الاستفادة من البحر الأحمر الذي يربط بالقرن الأفريقي لتعزيز نفوذها هناك من أجل مواجهة الأخطار الأمنية المتأتمية من تزايد وجود قواعد عسكرية تركية وروسية، لاسيما في دولتي جيوتي والصومال.

تعدان لاعبين مهمين في القرن الأفريقي، وعزز تدخلهما في اليمن ووجودهما في إريتريا وخليج عدن والجزر اليمنية من قدرتهما التأثيرية. وعلى الرغم من الأهداف الاستراتيجية، إلا أن المكاسب الاقتصادية والسياسية تحقق فائدة إضافية، طالما أنها تحافظ على وجودهما متقدمتين بفاارق كبير عن كل من إيران وتركيا وقطر. وهذا لا يعني أن موازين القوى ثابتة، لأن تركيا اكتسبت موطئ قدم في الصومال كمنزود للمساعدات، وإدارة البنى التحتية للميناء والمطار، ودعم الجيش.

وقد تؤخر الحرب الدائرة مع منطقة تيغراي التموضع الإثيوبي الإقليمي، وإذا لم تنته الحرب بسرعة فسوف تجتذب أطرافاً أخرى، وقد تاخذ شكل أزمة محتدمة في المنطقة. وفي غضون ذلك، ترفض بعض الدول الساحلية أن تعطي إثيوبيا صفة مراقب في الهيئة الجديدة متعددة الأطراف، مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن.

ومع قيام إثيوبيا ببناء سد ضخم على نهر النيل، فهي تكون بذلك قد ضغطت على جيران المصب لاستخدام الخليج واللاعبين، مثل الولايات المتحدة، لممارسة الضغط في المنبع. وهذا الوضع سيبيقي القرن الأفريقي ضعيفاً، ما يزيد من امتداد الأثر نحو دول الخليج طلباً للمساعدة، كما أن الحرب التي اندلعت في إثيوبيا لها تأثير على مستقبل القرن الأفريقي.

ويبدو الموقف التعاوني تجاه البحر الأحمر والخليج، أنه أمر لا يمكن لدول القرن أن تفوته، وتشرى أن العلاقات التي تتمتع بها دول الخليج مع قوى كبرى تعمل كمنافسة على أنواع العلاقات التي يرغبون في تميمتها.

ونظراً لأهمية البحر الأحمر العالمية، فإن الاهتمام به يمتد إلى ما وراء شواطئه، وتعد إسرائيل هي اللاعب الذي غالباً ما ينسئ عن عمد من المعادلة، وتمثل بالنسبة إلى منطقة الخليج والقرن الأفريقي قوة لا يمكن تجاهلها، ولكن لا يتم الترحيب بها أيضاً.

واحتلت الصين مركز الصدارة على الساحل، حيث أنشأت أول قاعدة بحرية خارجية لها في جيوتي منذ ثلاثة أعوام، ومنذ ذلك الحين عززت موطئ قدمها في البحر الأحمر، والذي يعد جزءاً من مبادرة الحزام والطريق، وحتى الآن، تأتي الحصص الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى جيوتي من آسيا الغربية.

وأقامت الصين منطقة تجارة حرة في البلاد، من المقرر أن تصبح الأكبر في قارة

القاهرة - تسعى قوى مختلفة إلى تعظيم مصالحها من خلال إيجاد روابط محكمة بين بعض الإقليم التي تمثل أهمية قصوى لدولها، وابتات بعض دول الخليج قريبة من منطقة القرن الأفريقي لما لها من تأثيرات على الأمن والتعاون على امتداد البحر الأحمر وما قبله، كسريان حيوي له روافد ومنافذ بحرية واقتصادية مهمة في أكثر من اتجاه.

ويلقي التوقف عند بعض الدراسات التي تتناول هذه العلاقة الضوء على كثير من الملامح التي تتشكل حالياً، وسوف تكون لها نتائج في المستقبل.

نبيل أبوالنجا
الحضور الاقتصادي
بالقرن الأفريقي لا بد أن
توازيه أدوار أمنية

مساعدة عبدالعاطي
الصراعات في البحر الأحمر
تتطلب تكتلاً بوجه
أخطار القواعد الأجنبية

جرمة الشيخ أحمد التيجاني
التحالفات الوليدة في
البحر الأحمر ستوفر
فرصاً اقتصادية ضخمة

وأعدت أديس أبابا دريسا بيني، المديرة التنفيذية لمركز الحوار والبحث والتعاون في أديس أبابا، دراسة حول الخليج والقرن الأفريقي في ظل موازين القوى المتغيرة في البحر الأحمر، ونشرت في دورية "The Africa Report" مؤخرًا، تناولت فيها الكثير من التطورات التي لها علاقة بالمنطقة، والتي يمكن أن تشهد تحولات مع تزايد التركيز عليها، والتنافس من قبل قوى عديدة.

وقالت أديس أبابا، إن القرن الأفريقي والخليج يرتبطان ببعضهما، لكنهما بعيدان عن أن يكونا تحالفاً متيناً، في ظل الاختلالات المالية والسياسية والعسكرية التي تصنع المشهد العام، ما يجعل المكاسب قصيرة المدى ستحدد بتطور العوامل الأمنية بالنسبة إلى البحر الأحمر.

نشاط سعودي - إماراتي

أكدت المديرة التنفيذية لمركز الحوار والبحث والتعاون في أديس أبابا في دراستها، أن كلاً من السعودية والإمارات